

مقدمة

تصدر هذه الطبعة التاسعة من الكتاب وهي تشمل تعديلات كثيرة وإضافات عديدة، مع حذف بعض الفصول أو الأجزاء واستبدالها بفصول جديدة، كما هو واضح في محتويات الكتاب، وذلك لمواكبة التطور العلمي في مجال البحث العلمي وطرائقه ومناهجه.

وإذا كان الكتاب في طبعاته السابقة، قد لقي رواجاً ملحوظاً لدى العديد من الجامعات والمعاهد العليا في الوطن العربي، فالله أسأل أن تستجيب هذه الطبعة للملاحظات القيمة التي تلقيتها من العديد من الزملاء الأفاضل الذين استخدموا هذا الكتاب كأحد مراجع التدريس لطلابهم.

إن مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمي في صنع مستقبلنا العربي، لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى... وإذا كانت الدول المتقدمة قد بنيت المنهج العلمي سبيلاً للنهضة وللتقدم العلمي.. وتخلصت بذلك من أوهام الخرافة والوهم والارتمجال، فما أخرجنا في جامعاتنا ومعاهدنا بحوثنا العربية إلى مراجعة أساليبنا وخططنا وبرامجنا، بما يواكب طريق التقدم الإنساني الحضارى المعاصر.

وإذا كانت كتب ومراجع «البحث العلمي ومناهجه» تعاني من النقص - بل من الندرة الواضحة - في مكتباتنا العربية، فإن مسؤولية الجامعات في توفير هذه الكتب

والمراجع باللغة العربية، يصبح أمراً لازماً كإحدى الوسائل التى تهدى الباحث إلى منهج البحث وخطته وأدواته وطبيعته...

ولا يسعنى فى هذا المقام، إلا أن أشيد بحدثين أساسيين، كانا القوة الدافعة الرئيسية وراء إخراج هذا الكتاب.. أهمهما وأحدثهما، ذلك التطوير الذى تبنته جامعة الكويت (فى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية) منذ العام الجامعى ١٩٧٤/١٩٧٣.. فى اتباعها لنظام الساعات المكتسبة، وإدخالها لمقرر «طرق البحث العلمى» الذى يتعين على جميع الطلاب دراسته باعتباره واحداً من مقررات أدوات التحليل (*)

أما الحدث الثانى.. والذى يرجع إلى أوائل الستينات، فهو تبنى المركز القومى للبحوث العلمية (التابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة)، لبعض المتطلبات الدراسية العامة، التى يتعين على جميع طلاب البحوث (وهم خريجو الكليات العملية) اجتيازها، ومن بينها مقرر «طرق البحث ومصادر المعلومات».. وكان للمؤلف شرف تدريس هذا المقرر فى كل من جامعة الكويت والمركز القومى للبحوث

لقد وصح هذا الكتاب إذن ليكون عوناً للطلاب فى كتابته لتقارير أو مقالات البحوث التى يكلف بها فى المرحلة الجامعية الأولى.. كما أن الكتاب يتوجه فى ذات الوقت إلى طلاب الدراسات العليا، خصوصاً أولئك الذين لم تتح لهم فرصة الدراسة المنهجية أو التدريب العملى الطويل على أدوات البحث ومناهجه وعلى أساليب استخدام المكتبة ومصادر المعلومات..

ولعل أحد الأمور المتفق عليها عند ذوى الاختصاص التربوى والتعليمى الحديث هو ضرورة زيادة اعتماد الطالب على نفسه فى الوصول إلى المعلومات من مصادرها المتعددة، فضلاً عن الإحاطة بالمنهج العلمى وخطواته فى التفكير والدراسة والبحث..

(*) تم تطبيق نظام الساعات المكتسبة على جميع كليات جامعة الكويت ابتداءً من العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥ وأصبحت مادة «طرق البحث العلمى» إحدى المواد الاختيارية التى تقدمها الجامعة ضمن المتطلبات الجامعية.

هذا ويحتوى الكتاب على أربعة أبواب، تتضمن ثلاثة وعشرين فصلاً، بالإضافة إلى الملاحق الموجودة بنهاية الكتاب.

ويهتم الباب الأول بالتعريف بأساسيات المنهج العلمى فى البحث، بما فى ذلك من معالجة لطبيعة المعرفة والبحث العلمى ومفاهيمه وأنواعه ومناهجه وأدواته، ثم الطرق المتبعة فى تحصيل المعرفة وتطورها فى مراحلها المتتالية، بالإضافة إلى بيان خطوات المنهج العلمى ومراحل العملية البحثية، وتاريخ التفكير والبحث العلمى فى العصور المختلفة.. ونختم هذا الباب بالتعريف بكيفية اختيار مشكلة البحث وكيفية وضع الفروض مع بيان العناصر المتصلة بوضع الفروض والنظريات السليمة.

أما الباب الثانى، فهو يركز على كيفية استخدام المكتبة، ومصادر المعلومات بطريقة منهجية منظمة، وتبدأ هذه المعالجة بالتعريف بأهمية المكتبة كمحور لعملية التعلم والبحث بالجامعة العصرية.. ثم تشير إلى بعض مصادر اختيار الكتب، وكيفية تنظيم المكتبة الحديثة، خصوصاً بالنسبة للتصنيف ورؤوس الموضوعات والفهارس.. ونركز بعد ذلك على أهمية المراجع وأنواعها وإعداد ورقة البحث التى يكلف بها الطالب عادة، فى المرحلة الجامعية الأولى، ونختم هذا الباب بفصل عن كيفية إعداد الببليوجرافيا وأغراضها وأنواعها..

ويمضى الكتاب فى الباب الثالث بالتعريف بالمناهج الرئيسية التى يمكن للباحث استخدامها فى خطة دراسته البحثية، مبتدئين باستعراض بعض أنواع تصنيفات تلك المناهج وعلاقة ذلك بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، ثم الإشارة لبعض الإرشادات والمخادير الخاصة باختيار المنهج الملائم، ثم نعالج بعد ذلك فى فصول متفرقة كلاً من المناهج الأربعة التالية:

الوثائقى والتجريبى والمسح ودراسة الحالة، تاركين المنهج الاحصائى للباب الأخير لارتباطه بالموضوعات التى ستعالج فيه...

وينتقل الكتاب فى بابه الأخير للتعريف بأدوات ووسائل تجميع البيانات

وتجهيزها، وتحليلها الإحصائى.. ثم كيفية تقديم نتائج البحث.. وتتضمن هذه المعالجة التعريف بالعينات وأنواعها ومكانها فى التصميم العلمى للبحث، وخطوات تجميع البيانات، وبعض الأدوات المستخدمة فى ذلك، ثم نركز على الطريقة الاحصائية وخطواتها، وكيفية مراجعة وتصنيف البيانات وتفسيرها.

ثم نتناول التحليل الاحصائى بعد ذلك، كلفة وصفية وكمههج للبحث واختبار الفروض.. ونهى هذا الباب بالتعريف بخطوات كتابة تقرير البحث وإعداده للنشر، مع بيان أهمية الأصالة كأهداف رئيسية ونهائية للبحث الجاد. وأخيراً.. فيتضمن ملحق الكتاب نماذج للمراجع العامة والمتخصصة، حيث تم تصنيفها وترتيبها بطريقة سهلة تختلف عن الطرق التقليدية المتبعة فى مثل هذه الأحوال. وقد بلغ مجموع هذه المراجع (٣١٥) مرجعاً، تناولنا معظمها بالشرح والتفسير وطريقة الاستخدام.

وإذا كان هذا العرض السريع لأبواب الكتاب وملاحقه، يشير إلى نوع من الترتيب المنطقى الذى نحاول به التعريف بمناهج البحث وأصوله.. لطلاب البحث على اختلاف تخصصاتهم ودراساتهم ومستوياتهم.. فنحن نعتبر أن مجال المناهج البحثية فى حاجة ماسة إلى مزيد من الكتب التى تتناول الموضوع بصفة عامة، وتتناول النواحي التطبيقية وتصميم التجارب والأمثلة من واقع مجتمعاتنا وثقافتنا...

لقد وضع العلم الحديث فى يد الإنسان قوة تكاد تكون غير محدودة، وبالتالى فإن هذا العلم الحديث يضع على الإنسان مستوى جديداً من المسؤولية المعنوية والخلقية والمادية من أجل رفاهية الإنسان وتقدمه، وذلك عن طريق البحث العلمى..

ونحن نؤمن بأن الطريق إلى التقدم، لا يقع فى اتجاه اللعنة على العلم - إذا أسئ استخدامه فى أغراض الحرب والتدمير - ولكننا نجتاز طريق التقدم ونسير فيه، مع تطوير المفاهيم الأساسية والطرق الصحيحة، التى يمكن بواسطتها توجيه الإنجازات الهائلة للعلم من أجل تحقيق الرفاهية للإنسان.

كما أننا نؤمن بأن المنهج العلمي فى البحث، إنما يسمح بالتوازن فى محاولة الإنسان السيطرة على الطبيعة بالعلوم الطبيعية والبيولوجية.. وفى محاولته السيطرة أيضا على ذاته وتطوير مؤسسات المجتمع بالعلوم الاجتماعية والإنسانية..

إن المعركة التى ينبغى أن يخوضها المؤمنون بالتقدم والتطور، عن طريق البحث العلمى، يجب ألا تخارب على الصعيد الرسمى أو التعليمى فحسب، من أجل برامج وخطط أفضل ومن أجل ميزانيات ومعونات أكبر للبحث، ولكن معركة البحث العلمى يجب أن تخارب على مستوى اتجاهات الناس، وإثارة اهتمامهم وثقتهم وإيمانهم ووعيهم بالبحث العلمى والمنهج العلمى باعتبارهما من بين القواعد الأساسية والحقيقية للتقدم الإيجابى فى هذا العصر..

ولا يسعنى فى نهاية هذا التقديم، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للزملاء الأفاضل بجامعة القاهرة والاسكندرية والكويت والملك عبد العزيز بجدة وأم درمان الإسلامية بالسودان وجامعة قطر على ملاحظاتهم القيمة على الكتاب، فقد كان لها أبلغ الأثر فى ظهور الكتاب بشكله الحالى.

والله أسأل أن يكون هذا الجهد المبذول فى إعداد الكتاب دافعاً لحركة البحث العلمى وتنشيطه على مختلف المستويات الدراسية والبحثية بالجامعات ومعاهد البحوث فى وطننا العربى.. والله ولى التوفيق.

الدوحة: صيف ١٩٩٤

دكتور أحمد بدر